

مفهوم النمو الاقتصادي يُقصد بالنمو الاقتصادي

ارتفاع تدفق الإنتاجية (Economic growth: بالإنجليزية) يُقصد بالنمو الاقتصادي الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى.

مصادر النمو الاقتصادي

- 1- الموارد الطبيعية
- 2- الموارد البشرية
- 3- رأس المال المادي
- 4- العامل المؤسسي

طرق تحفيز النمو الاقتصادي

يحدث النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، حيث يحفز ذلك زيادة معدل الإنتاج والتصنيع، من خلال استهلاك الكثير من الموارد والمواد الخام، ويمكن توفير الكميات المطلوبة من المنتجات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف زيادة السلع بأقل كلفة، ورفع معدل دخل الأفراد، إضافة إلى التقليل من هدر الموارد. كما ينبغي أن تكون الفئة المستهلكة قادرة على شراء السلع بأقل الأسعار، بعيداً عن الاحتكار، حيث يساهم وجود هذه الأسواق في تطوير البيئة التنافسية للشركات، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لذا يجب على الدولة أن تُشرف بدورها على العملية التنافسية، عن طريق هيئة مستقلة، من شأنها تحقيق مستوى تنافسي عادل لا محدود، بهدف الوصول لمصالح خاصة توفر عبرها فرصاً تنافسية، للابتكار في إدارة الأعمال، ورفع كفاءة الشركات، وزيادة إنتاجها، للسعي نحو رفع النمو الاقتصادي فيها. تؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي للدول محدودة الدخل، فرفع الإنتاج الزراعي يساعد على تحسين النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتأمين الغذاء، حيث تحتاج العملية الزراعية إلى المزيد من الأيدي العاملة، إضافة للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دوراً فاعلاً في تطوير الأسواق الزراعية والمحاصيل، والأدوات الزراعية كالبنور والأسمدة، لمضاعفة العائد من هذا القطاع، حتى يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة.

قياس النمو الاقتصادي

يوجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية لـ كافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي:

معدل النمو السنوي الفصلي: تُفسّر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية، ومقارنتها وجمعها، ثم تسجيلها في نهاية العام، ويشار إلى أن وسائل الإعلام تستخدم هذه الطريقة لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية، كما يُعدّ إظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال الربع السنوي إحدى سبلات هذه الطريقة، حيثُ يؤثر ذلك على المعدل السنوي الكامل.

معدل النمو الربع سنوي: تقارن هذه الطريقة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، وتستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية، والحدّ من التقلبات الموسمية.

معدل النمو المتوسط السنوي: تعدّ هذه الطريقة أقلّ تقلباً من الطرق الأخرى؛ فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إضافةً إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق بشكلٍ كامل.

أهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30%، وللنمو الاقتصادي أهداف عديدة منها ما يأتي:

تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشبث لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلية الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

سلبيات النمو الاقتصادي

يؤثر النمو الاقتصادي في بعض الأحيان سلباً على اقتصاد الدول، ومن هذه السلبيات ما يأتي:
الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة كالنفط والمعادن.
حدوث التلوث البيئي بأشكال مختلفة.
سوء توزيع العوائد والدخل.
ارتفاع معدل التصحر؛ نتيجة إقامة المدن الحضرية على حساب الأراضي الزراعية.
ارتفاع التعداد السكاني في مراحل النمو الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر لاحقاً.
ظهور نوعين من الدول، دول خاسرة، ودول رابحة، حيث يعمل النمو الاقتصادي المنخفض على خفض الأرباح، والوصول إلى نمو صفري ينتج عنه ما يسمى بالدول الخاسرة، والعكس. حدوث ركود اقتصادي

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يتضح أن النمو الاقتصادي ليس مجرد مؤشر رقمي يُقاس بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي، بل هو عملية شاملة تعكس مدى تطور المجتمعات وتحقيق رفاهية الأفراد. وقد تناولنا في هذا البحث العوامل المؤثرة في النمو، من استثمار وتعليم وابتكار، إلى جانب التحديات التي تواجه الدول في سعيها لتحقيق نمو مستدام وعادل. إن تحقيق نمو اقتصادي فعال يتطلب سياسات متوازنة تجمع بين تعزيز الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد البيئية. ومن هنا، فإن مستقبل الاقتصاد يعتمد على مدى قدرة الدول على تبني استراتيجيات تنموية مرنة وشاملة تستجيب للمتغيرات العالمية وتلبي تطلعات شعوبها.